

Distr.: General
9 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من القائمة الأولية

التنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يحلل هذا التقرير الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عملها، على النحو الصادر به تكليف في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). ويشير إلى مجموعة من المبادرات في هذا الصدد، بينما يحدد أيضا التحديات والثغرات. ويشير التقرير إلى اللبنة الأساسية التالية لتعزيز إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

- التزام على أعلى مستوى في منظومة الأمم المتحدة تعززه توجيهات حكومية دولية واضحة ومتسقة

* A/68/50.

** E/2013/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060613 310513 13-32833 (A)



- تقوية التنسيق واتساق السياسات
 - وجود ثقافة تمكن من إجراء تنسيق أوسع نطاقا داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الخارجيين على السواء
 - المساءلة والشفافية
 - الدعم المؤسسي الكافي داخل منظومة الأمم المتحدة
 - بناء قدرات تحليلية وكفاءات وأدوات جديدة لدعم البلدان النامية
 - وجود نظام للتعليم المستمر والتحسينات أثناء الممارسة العملية
 - تعبئة وتخصيص الموارد لدفع عجلة التنمية المستدامة.
- ويثبت التقرير أن دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل منهجي بقدر أكبر سيعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في المضي قدما في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

أولا - مقدمة

١ - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، (مؤتمر ريو+٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى التزام المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. ورؤيتهم هي رؤية قائمة على أن تقود مساعي تحقيق مستقبل أكثر استدامة للجميع الإجراءات التي تتخذها الحكومات والجهات من غير الدول، وعلى إشراك جميع أفراد المجتمع.

٢ - وفي الفقرة ٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، أقر رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى بضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٣ - وفي الفقرة ٩٣ من الوثيقة الختامية، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى إلى مواصلة تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وطلبوا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد. ويستجيب هذا التقرير^(١) لذلك التفويض.

٤ - ويبحث التقرير كيف أُدمجت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في عمل منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحالي. ويسلط الضوء على النجاحات التي تحققت والتحديات التي صودفت حتى الآن، بغرض تحديد الدروس المستفادة من أجل تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء. وهو بمثابة تقييم أولي ويسلط الضوء على العمل في المستقبل.

٥ - ويتناول القسم الثاني من التقرير، الآثار المترتبة على مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمل منظومة الأمم المتحدة. ويبحث القسم الثالث بإيجاز كيفية عمل كيانات الأمم المتحدة كل على حدة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمالها. ويُقيّم القسم الرابع الجهود المبذولة حالياً من قبل منظومة الأمم المتحدة ككل لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية

(١) في الفقرة ٩١، شددوا أيضاً على ضرورة تعزيز إدماج التنمية المستدامة في ولايات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها واستراتيجياتها وعملاتها المتصلة بصنع القرار، دعماً للجهود التي تبذلها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

لعمل منظومة الأمم المتحدة. ويسلط القسم الخامس الضوء على مواطن قوة منظومة الأمم المتحدة والتحديات المقبلة والدروس المستفادة من الخبرات حتى الآن. ويعرض القسم السادس بعض التوصيات لتستثير بها الجهود المستقبلية.

ثانياً - الآثار المترتبة على ترجمة التنمية المستدامة إلى عمل تقوم به منظومة الأمم المتحدة

٦ - يتمثل الهدف من التنمية المستدامة في كفاءة تعزيز مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتشدد التنمية المستدامة على اتباع نهج كلي ومنصف وبعيد النظر إزاء عملية صنع القرار على جميع المستويات. وترتكز إلى التكامل بين الأهداف والمقاصد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإيلائها اعتباراً متوازناً في عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص. وتشدد على المساواة داخل الأجيال وفيما بينها.

٧ - ويوسع نهج التنمية المستدامة الإطار المرجعي والاجتماعي الذي تُفهم ضمنه قضايا التنمية، وتُتخذ فيه القرارات، ويجري فيه التنفيذ والتقييم.

٨ - والقضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. واليوم، وبعد ٢٠ عاماً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، رسخت التنمية المستدامة مكانتها، على الأقل كمفهوم، باعتبارها إطاراً إنمائياً شاملاً لتحقيق ذلك.

٩ - وتشمل الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ دعوة لتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة (الفقرة ٧٨)؛ وتعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المستدامة (الفقرتان ٩ و ٩٥)؛ وإلقاء نظرة إلى الداخل لتحسين إدارة المرافق والعمليات عن طريق أخذ ممارسات التنمية المستدامة في الحسبان (الفقرة ٩٦).

١٠ - وتتضمن الوثيقة الختامية مجموعة من الإجراءات المحددة تضطلع بها الحكومات بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وقد وضعت منظومة الأمم المتحدة إطاراً لتقاسم المسؤوليات بين مختلف المنظمات لدعم الحكومات في تنفيذ تلك الولايات^(٢).

١١ - ويشمل عمل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى المنتديات التي يبحث فيها المجتمع الدولي السياسات ويوافق على المعايير ويوجه التعاون الإنمائي. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة تؤدي

(٢) انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/followupbyunsystem.html>.

دورا فريدا وتحمل مسؤولية المساعدة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عملها التحليلي والمعياري والسياساتي والتنفيذي.

١٢ - ويتعين بالتالي على كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة أن يقوم بتعزيز التدابير والجهود الرامية إلى كفالة تعميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى الاستراتيجيات/السياسات، والبرامج/المشاريع، والإدارة/العمليات. ويجب عليها أيضا أن تعمل بشكل جماعي لدعم وضع سياسات متكاملة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتقتضي التنمية المستدامة أيضا إقامة شراكات جديدة ووضع طريقة مختلفة لرصد النتائج وإبلاغها إلى الحكومات والجهات المعنية. ويعد تقديم إرشادات متسقة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مهم من أجل توجيه الجهود في هذا الصدد، خاصة من خلال العمليات الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٣ - ورغم أنه لا تترتب على جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، فمن المهم النظر بعناية في الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة للسياسات والبرامج. وهذا أمر أساسي من أجل تفادي الآثار غير المقصودة، أو تضارب السياسات أو النواتج غير المستدامة. ويمكن هذا أيضا منظومة الأمم المتحدة من تحديد أوجه التآزر والفرص الثلاثية الفائدة. وفي زمن تتناقص فيه الموارد المكرسة من أجل التعاون الإنمائي، فمن الضروري الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد المشتركة التي يحققها كل إجراء.

١٤ - ومع ذلك، فليس من السهل نقل هذا المفهوم إلى ممارسة عملية. فهذا يعني إحداث تغيير تحولي يتحدى الوضع الراهن، وإقامة نظام مصمم وفقا لنموذج إنمائي مختلف. ويقتضي إعادة التفكير بصورة جذرية في الطريقة التي تتصور بها الأمم المتحدة عملها التحليلي والسياساتي والتنفيذي. وإلى جانب الخبرة التي تزيد على أكثر من عشرين عاما في أنشطة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، فلا تزال منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها يتعلمون كيفية تقديم دعم متسق وفعال للنهج المتكاملة والتغلب على التحديات الهيكلية وغيرها من التحديات.

ثالثا - تعميم مراعاة التنمية المستدامة داخل هيئات منظومة الأمم المتحدة

الاستفادة من إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية في الأمم المتحدة

١٥ - يمكن للجهود الرامية إلى توجيه منظومة الأمم المتحدة صوب التنمية المستدامة أن تتخذ إطار تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة كنقطة

انطلاق لها^(٣). وقد وُضع هذا الإطار في عام ٢٠١١ كمبادرة مشتركة بين الوكالات من خلال فريق الإدارة البيئية. ومن خلال تحسين تقييم الآثار المترتبة على خيارات المنظمة وإجراءاتها، فإن الإطار يوفر منبرا يمكن من خلاله تعزيز استدامة ما يلي: (أ) الاستراتيجيات والسياسات؛ (ب) والأنشطة التنفيذية من خلال البرامج والمشاريع؛ (ج) والقرارات الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة مثل إدارة المرافق. وقد صمم الإطار من أجل المساعدة في تحسين فهم كيف يمكن لمجموعة معقدة من تعهدات الأمم المتحدة أن تؤثر في بعضها بعضا من حيث النتائج والآثار البيئية والاجتماعية^(٣)؛ وهو لا يغطي البعد الاقتصادي. ويستند هذا التقرير في جزء منه إلى النهج ونقاط الانطلاق التي وضعت كجزء من هذا الإطار.

١٦ - ومنذ انعقاد مؤتمر ريو الأول في عام ١٩٩٢، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى أن تطور دعمها لتطوير السياسات وأنشطتها التنفيذية وأساليب عملها، وذلك لتحسين مساعدة البلدان على المضي قدما نحو مسارات التنمية المستدامة.

١٧ - واضطلعت كثير من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بجهود رامية إلى إدماج التنمية المستدامة في صميم عملها، بدءا من خططها الاستراتيجية الشاملة المتعددة السنوات ووصولاً إلى مستوى البرنامج/المشروع. وطبقت منظمات أخرى نهجا تصاعديا تنبع من القاع، بالاستعانة بخبرة مكتسبة من المستويين الوطني ودون الوطني لتوجيه التخطيط الاستراتيجي الأوسع نطاقا. ويسلط الإطار ١ أدناه الضوء على أمثلة للنهج التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

الإطار ١

أمثلة للنهج المتبع لإدماج الأبعاد الثلاثة في التخطيط الاستراتيجي

انتهج برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) نهجا تصاعديا لتعميم التنمية المستدامة عن طريق البدء من المستوى دون الوطني في عام ١٩٩٢ من خلال برنامج المدن المستدامة. وفي عام ٢٠٠٢، أعد البرنامج ورقة عن التحضر المستدام كانت نقطة تحول بالنسبة للبرنامج. ووسّع نطاق إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال التخطيط والسياسات البرنامجية حتى أصبحت التنمية المستدامة المبدأ الأساسي للخطوة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لمئول الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ومرة أخرى للخطوة المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

(٣) انظر [http://www.unemg.org/IssueManagementGroups/EnvironmentalandSocialSustainability/ESreport/](http://www.unemg.org/IssueManagementGroups/EnvironmentalandSocialSustainability/ESreport/tabid/102177/Default.aspx)

tabid/102177/Default.aspx

ويتضمن الإطار الاستراتيجي لسياسات منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إتاحة الوظائف الخضراء والعمل اللائق باعتبارهما موضوعا شاملا لعدة قطاعات. ومن المتوقع أن تصبح المنظمة أقدر على الدعوة وتقديم المشورة بشأن التنمية المستدامة بشكل أفضل، في مجالات من قبيل:

(أ) تقييم وتفعيل إمكانيات الوظائف الخضراء والعمل اللائق في السياسات الوطنية والمحلية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(ب) تحقيق أقصى أثر للتوظيف وتعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية للجميع.

أما منظمة اليونسكو فهي حاليا بصدد تحديد استراتيجيتها المتوسطة الأجل المقبلة التي ستعتمدها الدول الأعضاء في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويُقترح هدفان شاملان هما: (أ) السلام: الإسهام في تحقيق تنمية مستدامة دائمة؛ (ب) والمساهمة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسُيوجّه بذلك برنامج منظمة اليونسكو بأكمله نحو تحقيق هذه الأهداف.

وفي الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يتمثل هدف البرنامج الإنمائي في مجال البيئة والطاقة في تعزيز القدرات الوطنية لإدارة البيئة بطريقة مستدامة مع ضمان الحماية الكافية للفقراء. وتحققت نتائج محددة، ولا سيما في ما يلي: (أ) تعميم قضايا البيئة وقضايا الطاقة في التخطيط الإنمائي؛ (ب) وبناء القدرات المحلية لتحسين إدارة البيئة وتقديم الخدمات، وخاصة المياه والطاقة.

١٨ - وفي الوقت ذاته، يُظهر استعراض الخطط الاستراتيجية لبضع منظمات أن بعضها يورد إشارات إلى أهمية التنمية المستدامة بعبارات عامة. وتركز أهدافها ونتائجها المتوقعة واستعراضاتها بصفة عامة على المجال القطاعي من عمل المنظمة بدون الإشارة بصورة منهجية إلى الأبعاد ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وتعتبر العملية الجارية لوضع جيل جديد من الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج ولعدد قليل من الوكالات المتخصصة فرصة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكل أعمق وأكثر منهجية وأكثر وضوحا. وسيكون هذا أيضا متسقا مع التوجيهات الصادرة عن مؤتمر ريو+٢٠ والاستعراض الشامل الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بشأن إدماج التنمية المستدامة في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

الإطار ٢

فهم التفاعلات بين الاقتصاد والبيئة

في عام ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة الإحصائية الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وهو أول معيار قياسي دولي للمحاسبة البيئية والاقتصادية. ويمكن أن يكون هذا المعيار القياسي المتعلق بتفريعات محددة، هي الطاقة والمياه والأراضي والنظم الإيكولوجية، مفيدا في تناول عدد من نتائج مؤتمر ريو+٢٠.

ويتبع البنك الدولي عددا من النهج التي تسعى إلى تعزيز الاستدامة على المستوى القطري عن طريق التحرك إلى ما وراء الناتج المحلي الإجمالي عند تقييم الأداء الاقتصادي، ويشمل ذلك الوفورات الحقيقية ومحاسبة الثروات. وتتولى دعم هذا الجهد شراكة خدمات محاسبة الثروات وتقييم النظم الإيكولوجية.

١٩ - وأشار الاستعراض الشامل الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى طرق الاستفادة من الأنشطة التنفيذية في مساعدة الحكومات على الشروع في مسارات التنمية المستدامة. أما الخطوة التالية فهي التنفيذ (انظر القسم الرابع - ألف أدناه). بيد أنه لتحقيق ذلك، يتعين على المنظمات أن تطبق شروط الاستدامة بطريقة منهجية أكثر، مثل تطبيق ضمانات، وإيجاد نهج ثلاثية الفائدة تدعم التقدم عبر أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعا.

٢٠ - وأحرز عدد من المنظمات، من بينها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، تقدما في تطوير أدوات مثل أطر الاستدامة البيئية والاجتماعية وأدوات التقييم التي تدمج اعتبارات التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها (انظر الإطار ٣ أدناه).

٢١ - ومع ذلك، كشف الاستعراض المشترك بين الوكالات لممارسات الأمم المتحدة المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي أن عدم وجود معيار متبع على نطاق المنظومة^(٣)، أدى إلى اتباع نهج مخصص يتفاوت فيه نطاق الشمول والدقة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك تفاوتاً في فهم غرض وفوائد تطبيق تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية، فضلا عن تباين التوقعات المتعلقة بما يمكن أن تحققه هذه التدابير.

الإطار ٣

إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البرامج والمشاريع

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث سياسات وإجراءات برامجه وعملياته بغية منع المخاطر المحتملة على البيئة والناس وإدارتها وذلك في أقرب مرحلة تخطيطية ممكنة. ويتمثل الهدف أيضا في تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الدعم المقدم لعمليات التخطيط الإنمائي.

وتوظف منظمة الأغذية والزراعة إجراءات تقييم الأثر البيئي لضمان اتساق عملياتها الميدانية مع المبادئ الأساسية الستة عشر للمنظمة. وتتناول هذه المبادئ جوانب مختلفة من الآثار البيئية والاجتماعية، مثل إدارة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة.

وتشجع مبادرة التجارة البيولوجية، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الإنتاج والتجارة بالسلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي المحلي. ويشارك أكثر من ١٩ بلدا في مبادرة التجارة البيولوجية، التي توفر مصدرا محتملا لفرص العمل والدخل وتنوع الصادرات والتنمية الريفية وتحسين سبل ارتزاق المجتمعات الريفية والمحلية.

وعند رصد البنك الدولي وتقييمه للمشاريع، يستخدم البنك الدولي المؤشرات الأساسية للقطاع لقياس استدامة المشروع فيما يتعلق بالبنى التحتية وإدارة الموارد البيئية والتحضر والتنمية الاجتماعية. ويستعرض أيضا نظامه لقياس النتائج فيما يتعلق بتقديم التمويل الميسر.

٢٢ - وبُذلت جهود كبيرة أيضا لتقييم الأثر البيئي لممارسات مرافق وعمليات منظومة الأمم المتحدة، شملت السفر والشراء واستخدام تكنولوجيا المعلومات (انظر الإطار ٤ أدناه).

٢٣ - وأطلقت استراتيجية الأمم المتحدة المحايدة بيئيا، ونسقت إلى حد ما الإبلاغ على نطاق المنظومة وأنشطة الخضرنة. ومع ذلك، فإن تنفيذ خطط لها ثقلها للخضرنة لا يزال متروكا، إلى حد كبير، لفرادى الوكالات. وينبغي أن يساعد وضع نظام للإدارة البيئية على نطاق المنظومة، الذي وافقت عليه مؤخرا اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، في تنسيق تنقيحات للطرائق التشغيلية اللازمة على نطاق المنظومة (انظر الإطار ٤ أدناه).

الإطار ٤

خفض البصمة الكربونية للأمم المتحدة

يضطلع مرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بجهود كبيرة لخفض البصمة الكربونية للأمم المتحدة حيث ينسق ويدعم تنفيذ استراتيجية محايدة مناخيا للأمم المتحدة.

وحتى الآن، حققت خمس من منظمات الأمم المتحدة الحياد المناخي من خلال مزيج من خفض الانبعاثات وموازنتها وهي: أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الدولي.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق التزامه بتطوير وتنفيذ نظم الإدارة البيئية في كل منظمة بهدف زيادة خفض البصمة الكربونية للمنظمة (انظر الفقرة ٦٧ أدناه).

٢٤ - وسيلزم إجراء استعراض شامل للهيكل الداخلية وسير العمل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين فهم كيفية تخطي الحدود القطاعية، التي تعرقل اتباع نهج أكثر تكاملا. وغالبا ما توجد شعب أو مكاتب معنية بالتنمية المستدامة بالتوازي مع الشعب المختصة بقطاعات بعينها. ومن المهم أن نفهم كيف يمكن لهذه الهياكل أن تعمل بشكل أفضل معا، جنبا إلى جنب مع وحدات التخطيط الاستراتيجي، لضمان أن يجري النظر في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها في جميع أنحاء المنظمة.

٢٥ - وبغض النظر عما إذا كانت توجد هياكل كافية، فغالبا ما يفتقر الموظفون على جميع المستويات إلى القدرات والموارد اللازمة للاضطلاع حقا بنهج متكاملة في دعم العمل التحليلي وإعداد السياسات والعمليات.

٢٦ - وعموما، فإن التنمية المستدامة لا تقتصر على ضمان إدراج المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التخطيط الاستراتيجي لمنظمات الأمم المتحدة، بل أن تشكل أيضا هذه المنظورات معا طريقة كلية لتسيير الأعمال، أي عملية تفكير على جميع المستويات توجه نوع التخطيط الاستراتيجي والخيارات التشغيلية اللاحقة. ويتسم تطبيق نهج متكامل ومستدام لصنع القرار في منظومة الأمم المتحدة حاليا بالتفاوت، مما يكشف عن وجود فجوة مؤسسية بين السياسات والممارسات.

رابعاً - التنمية المستدامة على الصعد القطري والإقليمي والعالمي

٢٧ - في مؤتمر ريو+٢٠، تم الاعتراف بأن التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن أن يعزز دعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتوجد آليات عديدة للتنسيق، وأُضطلع بمبادرات وافرة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لإدماج عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويمكن البناء عليها لتسريع عملية التعميم في صميم الأنشطة.

ألف - إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني

٢٨ - تؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً مهماً في مساعدة البلدان في تحديد وتنفيذ مساراتها لتحقيق التنمية المستدامة. وأثناء التحضير لمؤتمر ريو+٢٠، حددت الحكومات خمسة مجالات ذات أولوية لدفع عجلة التنمية المستدامة: (أ) تعزيز مؤسسات ونظم الحوكمة وبناء القدرات في مجالي التعاون والتنسيق؛ (ب) وتوضيح عناصر الاقتصاد الأخضر وتفعيلها في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ (ج) وتعزيز العلاقة بين القضاء على الفقر، باعتباره هدفاً أسمى متوخى، وبين خطة التنمية المستدامة؛ (د) وإشراك أصحاب الشأن بطريقة مجدية؛ (هـ) وقياس التقدم المحرز بطريقة تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ونظراً للميزة النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في وضع المعايير وبناء القدرات وخلق المعرفة وتبادلها وبناء الشراكات، فإن الأمم المتحدة مهيأة للتصدي لهذه الأولويات^(٤) وكذلك العديد من المجالات الأخرى التي يمكن فيها دعم التنمية المستدامة وتعزيزها.

٢٩ - وتعلق الحكومات أهمية كبيرة على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. وفي استقصاء للآراء تممن أجل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢، صنفت الحكومات "البيئة والتنمية المستدامة" كأهم مجالات إسهام المنظمة على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، أعرب ٩٣ من أصل ١١١ من الحكومات عن رأي مفاده أن الأمم المتحدة لها أهميتها، خصوصاً في هذا المجال. وانتقى أيضاً ما مجموعه ٨٠ في المائة من الحكومات، التي ردت على الاستقصاء نفسه، البيئة والتنمية المستدامة كمجال من أهم مجالات المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في السنوات الأربع المقبلة. ونتيجة لذلك، تدعو الوثيقتان الختاميتان، لكل من مؤتمر ريو+٢٠ والاستعراض الشامل

(٤) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثيقة تجميعية للتقارير الوطنية المتعلقة بمؤتمر ريو+٢٠ في عام ٢٠١٢.

للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، هيئات الأمم المتحدة إلى مواصلة تعزيز مراعاة تعميم التنمية المستدامة في ولاياتها وبرامجها واستراتيجياتها وعملياته الصنع القرار.

٣٠ - ومع ذلك، جاءت الطلبات المقدمة من الحكومات للحصول على دعم الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة في معظمها من وزارات البيئة والموارد الطبيعية. وتتعلق بعض الطلبات بتقديم دعم لاستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، التي ينظر إليها إلى حد كبير كقضية بيئية. ويتعلق أيضا عدد آخر من هذه الطلبات ببناء مؤسسات وطنية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة^(٥).

٣١ - ونتيجة لذلك، ركز دعم الأمم المتحدة في الغالب على البعد البيئي للتنمية المستدامة. ولا يستفيد هذا التركيز على بعد واحد من العديد من الفوائد المحتملة، مثل التخطيط الوطني المتكامل، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم، وسياسات العمل/العمالة.

٣٢ - وفي مجال وضع السياسات، اكتسب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي خبرة في دعم البلدان على وضع استراتيجيات مملوكة وطنيا وذات أهداف وغايات واضحة مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. ووفرت هذه الجهود، التي كانت قاصرة أساسا على القضايا الاجتماعية، خبرات ودروسا مفيدة لتوسيع نطاق إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها. وكشفت استقصاءات أجرتها في عام ٢٠١٢ الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن موضوعات مؤتمر ريو+٢٠ أن عددا من الأفرقة القطرية نجحات في مساعدة البلدان في إدماج بعض جوانب أبعاد التنمية المستدامة في جهود التخطيط الوطنية الأوسع نطاقا^(٥).

(٥) انظر فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ ومؤتمر ريو+٢٠، تقرير عن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن مواضيع مؤتمر ريو+٢٠، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

الإطار ٥

مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالفقر والبيئة

تبين مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالفقر والبيئة كيف يساعد التعاون في دعم الحكومات في تحقيق التنمية المستدامة في سياق الاستراتيجيات الوطنية. ففي بنغلاديش، حققت المساعدة التي قُدمت إلى وزارات التخطيط والبيئة والمناخ منذ عام ٢٠٠٨ نتائج واعدة: (أ) أُدرجت قضايا الفقر والبيئة والمناخ في وثائق التخطيط الوطني والقطاعي الرئيسية؛ (ب) ومكنت استعراضات النفقات والمؤسسات العامة المتعلقة بالمناخ الحكومات من ضمان أن يجري تخصيص أموال للتكيف مع المناخ أو التخفيف من آثار تغيره على أفضل وجه؛ (ج) ويجب أن توضح المقترحات التي تسعى للحصول على التمويل العام في بنغلاديش الآن نسبة الفقراء الذين سيستفيدون، وما هو الأثر على الموارد الطبيعية، ومدى قدرة البنية التحتية الجديدة على مجابهة تغير المناخ.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٢، أفاد عدد كبير من الحكومات بزيادة الاتساق بين الأولويات القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهذا يدل على تحرك نحو إدماج الأولويات والأهداف على الصعيد القطري، وهو أمر ينبغي أن يساعد في دفع عجلة التنمية المستدامة في البلدان التي تدمج التنمية المستدامة في وثائقها للتخطيط^(٦).

٣٤ - وفي مجال البرمجة، عرّفت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستدامة البيئية باعتبارها واحدة من مبادئ البرمجة الخمسة التي يجب أن تطبقها أفرقة الأمم المتحدة القطرية عند إعداد وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتضح من استعراض الأقران لأطر العمل التي وُقعت في عام ٢٠١٠ أن العمل في هذا المجال يركز بشكل ضيق إلى حد ما على القضايا البيئية^(٧). وحيث إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل على وضع مبادئ توجيهية جديدة

(٦) انظر التقرير المعنون "نتائج استقصاءات الآراء التي أجراها منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأعضاء الأفرقة القطرية للأمم المتحدة: التحضير للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٢"، وهو متاح على: <http://www.un.org/esa/coordination/2012qcpr.html>.

(٧) انظر شبكة برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، موجز تجميعي لاستعراض مكثي مشترك بين الوكالات للأقران لعام ٢٠١٠ لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقعة.

لإعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فسيكون من المهم، من أجل ضمان مراعاة تعميم التنمية المستدامة وضرورة التصدي لأبعادها الثلاثة، أن يجري اتباع هذه المبادئ في جميع هذه الأطر.

الإطار ٦

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

تقدم آليات مختلفة تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية توجيهات تنفيذية مفصلة حول مواضيع محددة لكي تستخدمها المنظمات في عملها على المستوى القطري. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالاستدامة البيئية وتغير المناخ ومؤتمر ريو+٢٠ مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وذلك استجابة لطلب الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لأداة من هذا القبيل. وهناك أيضا مبادئ توجيهية بشأن إدماج قضايا تغير المناخ^(أ) والشعوب الأصلية في التحليل القطري وأطر عمل الأمم المتحدة^(ب). وتوفر أفرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التدريب الدوري على هذه التوجيهات لضمان استخدامها على نحو فعال في التخطيط والبرمجة بما في ذلك التدريب المتكامل بشأن الاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

(أ) انظر http://www.undg.org/docs/11473/UNDG-GuidanceNote_ClimateChange-July2011.pdf.

(ب) انظر <http://www.undg.org/index.cfm?P=270>.

٣٥ - ويلزم تحديد طريق المضي قدما والثغرات والتحديات التي تعرقل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عن تعميم التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وينبغي التصدي لهذه التحديات والثغرات ورصدها وتقييمها بانتظام. ويعد تعزيز التنسيق داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، في استقصاءات الرأي التي أجريت من أجل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢، أشار ما يقرب من ٢٠ في المائة من الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة إلى أن التنمية المستدامة هي مجال من أكثر المجالات التي تشهد تنافسا بين وكالات الأمم المتحدة للحصول على موارد مالية من أجلها.

٣٦ - ولا يزال التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمؤسسات المالية الدولية ضعيفا نسبيا. فعلى سبيل المثال، ترى نسبة ٥,٥ في المائة فقط من أعضاء الأفرقة القطرية أن التعاون

مع البنك الدولي يعد "فعالا جدا"؛ في حين تبلغ النسبة في حالة مصارف التنمية الإقليمية ٣,٦ في المائة^(٦). ومن الجدير بالذكر أن حماية البيئة هي واحدة من المجالات التي تشهد تعاوناً من هذا القبيل، وينظر إليها على أنها فعالة نسبياً.

٣٧ - وللتغلب على التجزؤ، أصدر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات تفويضا باتخاذ عدة تدابير لتحسين التنسيق على المستوى القطري، على سبيل المثال، تعزيز سلطة المنسق المقيم، وتحقيق الاتساق بين صكوك وعمليات البرمجة لكل وكالة على نحو يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتحسين استخلاص الخبرات من الوكالات غير المقيمة.

٣٨ - وإلى جانب التنسيق، حددت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تحديات وثغرات أخرى^(٥)، منها محدودية الموارد المالية والبشرية لدى الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على حد سواء، وارتفاع معدل دوران الموظفين في الإدارة والمشاريع؛ وعدم كفاية التنسيق في الحكومات؛ ونقص المعرفة والبيانات والمعلومات الموثوق بها؛ وانخفاض الأولوية التي توليها الحكومات لموضوعات التنمية المستدامة، وعدم فهم المفاهيم بشكل جيد؛ ومرور الحكومات بعملية تغيير كبرى.

٣٩ - وبالمثل، حددت أفرقة الأمم المتحدة القطرية عدداً من الاقتراحات لتحسين تقديم الخدمات على الصعيد القطري^(٥). وشمل هذا التركيز على الملكية الوطنية وتعزيز القدرات؛ ودعم مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات؛ وضمان موارد كافية ويمكن التنبؤ بها؛ وإنشاء برامج لبناء القدرات داخل الحكومات والأمم المتحدة لتحسين إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛ وتبسيط الإجراءات والقواعد التنظيمية الروتينية لمعالجة القضايا المستجدة.

٤٠ - وعلى المستوى دون الوطني، تعد النهج الفعالة مهمة لإشراك الناس والمجتمعات المحلية جنباً إلى جنب مع السلطات المحلية والوكالات والشركاء الآخرين في عمليات التخطيط للتنمية المستدامة ونظم التنفيذ. وهذا بدوره يساهم في توجيه الاستراتيجيات والسياسات والخطط على المستوى الوطني.

الإطار ٧

أدوات للمساعدة في دعم البلدان في مجال التنمية المستدامة

وضع مصرف التنمية الأفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من الخيارات السياسية لدعم النمو الأخضر الشامل^(١). وتُجمّع هذه المجموعة الأدوات الحالية من جميع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مثل الإصلاح المالي البيئي والحماية الاجتماعية، وتُقيّمها تبعاً لذلك.

وأجري استقصاء عالمي عن النهج المتكاملة لتنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها في تقرير الأمم المتحدة للمياه لعام ٢٠١٢ "تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه عن حالة الصرف الصحي ومياه الشرب في العالم وتقييمها: التحديات التي يطرحها تقديم الخدمات واستدامتها". ويوفر توجيهها لإنشاء إطار دولي منهجي للرصد والإبلاغ لتعزيز التنمية المستدامة للموارد المائية وإدارتها.

ويقوم البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بكفاءة الموارد والإنتاج الأنظف بتعزيز تنفيذ الممارسات التي تنسم بالكفاءة في استخدام الموارد والتكنولوجيات الخضراء في القطاعات الصناعية للبلدان النامية. ويتولى تشغيل مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في ٤١ بلدا ناميا.

(أ) متاحة على الموقع التالي:

<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/environment-energy/toolkit-inclusive-green-growth/>

الإطار ٨

دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات الوطنية

أجرت منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي تقييمات مشتركة بشأن تقدير تكاليف الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في السلفادور وفيت نام وموزامبيق. ولا يزال مزيد من العمل جاريا في بلدان أخرى، من بينها بنن وكمبوديا ونيبال.

ويساعد صندوق النقد الدولي في صياغة سياسات مالية للتخفيف من غازات الاحتباس الحراري ويقدم مساعدة تقنية للبلدان المهتمة بالإصلاح الضريبي البيئي. والسياسات المالية لها دور حاسم في "التحديد الصحيح للأسعار" (تضمين الآثار الجانبية البيئية في الأسعار التي تدفعها الشركات والأسر للحصول على الطاقة أو النقل) من أجل تعزيز النمو الأخضر.

باء - إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

٤١ - يجري إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة من خلال: (أ) الاجتماعات الحكومية الدولية وعمليات اللجان الإقليمية الخمس؛ (ب) والأنشطة الإقليمية لأمانات اللجان الإقليمية الخمس وآليات الدعم المشترك بين الوكالات، مثل آلية التنسيق الإقليمي التي تنظم اجتماعاتها اللجان الإقليمية، والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٢ - وتؤدي الاجتماعات الحكومية الدولية للجان الإقليمية دورا مهما في ربط الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة بالمستويات الإقليمية والوطنية. ومن المرجح أن يتعزز هذا الدور نتيجة قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المتخذ في اجتماع الإقليمي الأخير للتنفيذ، بأن يستعاض عن الاجتماع بمنتدى سياسي إقليمي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة للتحضير للدورات المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي تم إنشاؤه في مؤتمر ريو+٢٠^(٨). وأثبتت المؤتمرات الإقليمية للوكالات المتخصصة أيضا فعاليتها في تعميم السياسات والبرامج لأنها تُجمّع معا جهات فاعلة متعددة التخصصات من عدة قطاعات في إطار منبر تقوده الحكومات.

٤٣ - وخلصت دراسة أجريت في عام ٢٠١١ عن الأبعاد الإقليمية للأمم المتحدة^(٩) إلى أنه يُنظر لأمانات اللجان الإقليمية على أنها مراكز للمعارف المتعددة التخصصات، مما يجعلها في وضع جيد يمكنها من دعم العمليات والإجراءات الحكومية الدولية الإقليمية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤٤ - وتهدف آلية التنسيق الإقليمي إلى وضع رؤية مشتركة بشأن التنمية المستدامة في المناطق وتعزيز التنفيذ المشترك للالتزامات وسياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة العاملة في المناطق. وتُستخدَم الآلية أيضا لتعزيز التنسيق بين برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي. وتوفر الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القيادة والتوجيه الاستراتيجي والدعم للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج على المستوى القطري. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الاستفادة بقدر أكبر من العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في

(٨) انظر E/CA/CFSSD/8/4/Rev.1، الفقرة ١٢ (أ).

(٩) البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة، دراسة أجريت برعاية اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

بمجال دعم إرساء المعايير، ومن خبرات اللجان في مجال السياسة العامة، وطلبت إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري (انظر الفقرة ١٥٠ من القرار). ويزيد هذا أهمية قيام أمانات اللجان بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتفاعلاتها في عملها التحليلي.

٤٥ - وفي السنوات الأخيرة، تقدم العمل على المستوى الإقليمي نحو دعم اتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء التنمية. وتقوم بعض اللجان الإقليمية بالتنسيق بالنسبة لموضوعات، منها تلك المتعلقة مباشرة بالتنمية المستدامة (مثل خطة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بشأن القضايا الاجتماعية، والبنية التحتية للطاقة، وغيرها من القضايا). ولوحظ أيضاً مزيد من التفكير المتكامل في بعض المنشورات الإقليمية. ويجري أيضاً تطوير أدوات مبتكرة، مثل مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي تُستخدَم لقياس مدى الاتساق مع أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، أو إطار قياس التنمية المستدامة المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٦ - ودأبت جميع اللجان الإقليمية على الترويج لوضع خطط اقتصادية مستدامة بيئياً كسبيل للتنمية في مناطقها. ومنذ المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في عام ٢٠٠٥، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تروج للنمو الأخضر والتحضر المستدام وأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية، ودعمت إقامة مستقبل مستدام أخضر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٧ - وتؤدي أمانات اللجان الإقليمية دوراً مهماً في إدماج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في عمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنها تحتفظ حالياً بالشعب واللجان المختصة بقطاعات معينة، مما يجعل التكامل بين الأبعاد الثلاثة في عملها صعباً. وهناك وعي بهذه العقبة، وتم وضع خطط لتطوير الهياكل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الأقل. ولدى بعض اللجان الإقليمية، مثل الإسكوا، شعب قطاعية تقود قضايا متعددة القطاعات، مثل شعبة التنمية الاجتماعية التي تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدراتها على توفير سبل كسب العيش والعمالة في الريف. وتعتبر خطة عمل الإسكوا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أكثر تكاملاً من خطط السنوات السابقة بسبب زيادة المشاورات المشتركة بين الشعب.

٤٨ - وبينت الدراسة التي أجريت في عام ٢٠١١، المشار إليها في الفقرة ٤٣ أعلاه، ضرورة تحسين إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وتتضمن توصياتها ضرورة وضع استراتيجية إقليمية متسقة للتنمية؛ ومواصلة تطوير آليات التنسيق الإقليمي كوسائل لتنسيق السياسات والبرامج على مستوى رؤساء الوكالات وكبار المسؤولين، وتحقيق مزيد من التماسك والاتساق بين عمل آليات التنسيق الإقليمي والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤٩ - وبينت أيضا الدراسة التي أجريت في عام ٢٠١١ مدى التعاون الكبير من منظمات الأمم المتحدة مع الهيئات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة. وهذا يساعد في عرض نهج التنمية المستدامة في منطيات أخرى لإثراء نهج الأمم المتحدة من خلال الاستفادة من التجارب الأخرى.

جيم - إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي

الهيئات الحكومية الدولية

٥٠ - على الصعيد العالمي، ينبغي دعم إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في أعمال منظومة الأمم المتحدة من خلال توجيهات من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - ويكشف استعراض سريع لبعض القرارات الحكومية الدولية في السنوات الأخيرة أن النظر في نهج التنمية المستدامة و/أو التنمية المتكاملة لم يكن منهجيا.

٥٢ - وتنظر الجمعية العامة في قضايا التنمية المستدامة في كل من لجنيتها الثانية والثالثة. واللجنة الثانية محال إليها بند مكرس للتنمية المستدامة. وتنظر اللجنة الثانية في البعد الاقتصادي في حين تركز اللجنة الثالثة على البعد الاجتماعي. ولكن التفاعل بين اللجنتين محدود مع ذلك، مما يعرقل قدرة الجمعية العامة على إعطاء دفعة لوضع سياسات متكاملة.

٥٣ - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو هيئة الأمم المتحدة للتنفيذ وللمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك لا يزال النظر في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بجميع نواتجها يشكل تحديا للمجلس. وتمثل المشاورات الجارية بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة لتوجيه المجلس وآليته الفرعية نحو تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٨٣).

٥٤ - ويعد ضمان وجود توجيهات حكومية دولية متسقة بشأن التنمية المستدامة مسألة معقدة لأن كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لها مجلس إدارتها الخاص بها. وغالبا ما لا تتضمن أيضا القرارات، التي تتخذها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة، أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بشكل منهجي.

٥٥ - ودفعت هذه الاعتبارات مؤتمر ريو+٢٠ إلى إعلان بدء تغيير كبير في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وشدد على ضرورة تحسين التنفيذ والتنسيق والاتساق والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

٥٦ - وكان حجر الزاوية لهذا الإصلاح هو قرار إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولا تزال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن شكل المنتدى وجوانب عمله التنظيمية جارية. وبدون استباق النتائج، فمن الواضح أن المنتدى يمكن أن يعطي دفعة لإدماج التنمية المستدامة كإطار شامل لأعمال جميع الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على توجيه رسالة موحدة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال جهات منها مجالس إدارتها، بشأن ضرورة اتباع نهج متكامل إزاء السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٧ - وينبغي أن يساعد المنتدى أيضا على إدماج أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة، في إطار عمله وفي غيره من أطر عمل هيئات العمل الحكومي الدولي.

٥٨ - وثمة ضرورة أيضا لإيجاد سبل فعالة تُقدم من خلالها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها الدعم لعمل المنتدى. وينبغي أن تتجلى التنمية المستدامة باستمرار في العمل التحليلي الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويلزم أيضا جمع وتحليل بيانات مصنفة لتحسين فهم المفاضلات وأوجه التآزر التي ولدها النهج المتكامل.

٥٩ - والدروس المستفادة من السنوات العشرين الماضية للتنسيق المشترك بين الوكالات، سواء كان التنسيق الذي تتولاه لجنة التنمية المستدامة المشتركة فيما بين الوكالات بشأن مجموعات من القضايا، أو نموذج اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تساعد في تصميم هيكل جديد لدعم الأعمال التحضيرية للمنتدى، ومتابعة وتنفيذ أعماله.

٦٠ - وينبغي أن يكفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى مساءلة منظومة الأمم المتحدة بشكل مناسب أمام الدول الأعضاء عن الكيفية التي تدعم بها التنمية المستدامة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٧٨)، وأن يعكس أيضا التفاعل بين أولويات الحكومات والدعم المقدم من الأمم المتحدة. وفي حين يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الدور بالفعل بالنسبة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن المنتدى يمكن أن يتيح مجالا لإجراء استعراض شامل حول مواضيع أو أهداف معينة.

٦١ - ويتعين تعزيز أعمال المنتدى من خلال ضمان أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية بتناول التنمية المستدامة كمبدأ مُنظَّم لعملها، وأن تلتزم أيضا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات، بوصفها أعضاء في مجالس إدارات هيئات الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير مناسبة لضمان قيام المنظمات بتعميم إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في أعمالها التنفيذية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٩٤).

٦٢ - وفي نهاية المطاف، سيقاس نجاح الإطار الحكومي الدولي المحدد لتحقيق التنمية المستدامة بمدى حسن إدماج نهج التنمية المستدامة في الدعم المقدم من الأمم المتحدة وفي السياسات الوطنية على الصعيد القطري.

الآليات المشتركة بين الوكالات

٦٣ - يتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يُجمّع معا ٢٩ من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام، إجراءات محددة نحو إدماج أبعاد التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - والمساهمات التي يقدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية وهي، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يمكن أن تكون متعددة. ففي إمكانه تعبئة الدراية الفنية والخبرة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة؛ أو تمكين التآزر الناتج عن تجميع وتنسيق العمليات الجارية عبر منظومة الأمم المتحدة؛ أو تحديد إطار التصدي للقضايا الطويلة الأجل؛ أو تجميع الجوانب المعيارية والتنفيذية للتنمية المستدامة ومساعدة الدول الأعضاء على مزجها بشكل فعال في صياغة السياسات.

٦٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ونيسان/أبريل ٢٠١٣، تناولت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج قضية التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وخلصت اللجنة إلى أن تعميم التنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة يستلزم مزيداً من التعاون والتآزر بين منظمات الأمم المتحدة بشأن المسائل القطاعية والتقنية والبرنامجية لكي تستفيد الدول الأعضاء من مزيج المعارف المتخصصة والخبرة التنفيذية المتاحة على نطاق المنظومة.

٦٦ - واختارت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مجموعة من قضايا التنمية المستدامة الهامة التي تستوجب النظر فيها داخل منظومة الأمم المتحدة على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة. وهي تشمل الديناميات السكانية؛ والهجرة؛ والأراضي والأغذية والأمن التغذوي؛ والطاقة والمياه وتغير المناخ والمحيطات.

٦٧ - وفي إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، تتولى شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالمياه وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية والفريق العامل المعني بالمناخ التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج القيام بعمل لتعزيز التضافر والتنسيق بين مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية لمواجهة تحديات محددة من تحديات التنمية المستدامة العالمية. وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالمياه هي حالياً بصدد الانتهاء من إعداد موقف مشترك لمنظومة الأمم المتحدة لدعم الغايات الممكن بلوغها ضمن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتقوم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة بتجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة معاً لدعم الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء عن طريق التركيز على اتباع نهج متكامل يجمع بين الطاقة وعناصر التنمية المستدامة الأخرى.

٦٨ - وتتخذ أيضاً اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة خطوات ملموسة نحو تعميم مراعاة الاستدامة في مجال الإدارة. وفي عام ٢٠١٣، قررت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أن تتحرك جميع المنظمات الأعضاء نحو اتباع وتنفيذ نظم للإدارة البيئية، عن طريق عمليات تدريجية وطوعية ومرنة، تبدأ بمبادرات تنطوي على تكاليف منخفضة. وستسهم هذه الإجراءات في تقليل البصمة البيئية للمنظومة عن طريق تحسين ممارسات الإدارة، وتحسين أوجه الكفاءة، وتقليل تكاليف التشغيل. ويمكن تحقيق وفورات إضافية كبيرة، بما في ذلك الناشئة عن الإدارة المتكاملة للنفايات ومياه الصرف الصحي، والتشييد وشراء/صيانة المركبات (انظر الإطار ٤ أعلاه).

٦٩ - وتوجد آليات أخرى للتنسيق خارج نطاق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، مثل فريق الإدارة البيئية، واللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(١٠)، التي ساعدت في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠، وتعمل الآن على متابعته.

٧٠ - وأنشأت الأمم المتحدة أيضا فريق عمل معني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفريقا للدعم التقني معني بأهداف التنمية المستدامة لدعم العمليات الحكومية الدولية في تلك المجالات.

٧١ - وأدت الهياكل المشتركة بين الوكالات دورا هاما في مساعي معينة لمنظومة الأمم المتحدة لتعميم مواضيع رئيسية في صميم عملها (انظر الإطار ٩ أدناه)، منها على وجه الخصوص تغير المناخ والمساواة بين الجنسين. ويمكن استخلاص دروس من هذه الخبرات لاستخدامها في تعميم مراعاة التنمية المستدامة في صميم الأنشطة.

٧٢ - وأدت هذه الجهود المتعددة إلى زيادة كبيرة في عدد الآليات المشتركة بين الوكالات وفرضت صعوبات أحيانا في ضمان اتساق التوجيهات المتعلقة بإدماج الأبعاد الثلاثة، بينما حدث أيضا من فعالية العمل المشترك بين الوكالات على مستوى كل وكالة من الوكالات وفي البلدان.

٧٣ - وقد يلزم إطار شامل لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جميع مستويات عمل منظومة الأمم المتحدة، سواء كان العمل في مجال السياسات أو البرامج أو إدارة العمليات، أو في المجال التحليلي أو المعياري أو التنفيذي. ويمكن لإطار الاستدامة الذي وضعه فريق الإدارة البيئية أن يُستخدم كأساس للتحرك في هذا الاتجاه، بشرط إدماج البعد الاقتصادي في هذا الصدد. ويمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أن يؤدي دورا هاما في توجيه وضع إطار من هذا القبيل.

(١٠) تعمل اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال ١٠ مجموعات، منها مجموعة معنية بالتنمية الاجتماعية؛ انظر <http://www.un.org/en/development/other/ecesa/mission.shtml>.

الإطار ٩

تعميم القضايا المواضيعية في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة

تغير المناخ

رغم أن التحديات المعقدة التي يفرضها تغير المناخ تعتبر بيئية في طابعها، فإنها تؤثر أيضا على القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، وتستلزم حلا متعدد التخصصات موجه إلى كل مستويات الأنشطة الإنمائية. وبناء على هذا، تشارك نقاط متعددة للتنسيق في تعميم مراعاة اعتبارات تغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة.

ويسعى إطار العمل المعني بتغير المناخ، الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٨، إلى زيادة التأزر إلى الحد الأقصى، والحد من الازدواجية والتداخل، وتحقيق أقصى أثر للجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان في تنفيذ استراتيجيات للتصدي لتغير المناخ. ويسر الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج متابعة منظومة الأمم المتحدة لإطار العمل.

وتضم كثير من التحديات المصادفة على المستوى القطري عنصرا متعلقا بتغير المناخ. واكتسب هذا قدرا أوسع من الفهم من خلال الجهود المبذولة لتعميم مراعاة تغير المناخ في التخطيط على المستوى القطري، بدعم من توجيهات وتدريب مقدمين من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

المنظور الجنساني

جاء تدعيم مراعاة المنظور الجنساني كاستجابة لمجموعة من مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٦ سياسة معنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق المنظومة. واستجابة لذلك، أنشئت آليتان من ثلاث آليات محتملة، تترابط فيما بينها ويعزز بعضها بعضا، لتكون بمثابة إطار خاضع للمساءلة عن التنفيذ:

(أ) خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن عمليات المنظمة والترتيبات المؤسسية على مستوى فرادى كيانات للأمم المتحدة. وأقر خطة العمل هذه مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٢. وبدأت عملية إبلاغ سنوي موحد عن خطة العمل في عام ٢٠١٣، وستحدد نتائجها خط الأساس بالنسبة للإبلاغ لضمان خضوع منظومة الأمم المتحدة للمساءلة؛

(ب) مؤشرات الأداء التي حددها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي استحدثت في عام ٢٠٠٨. وتركز المؤشرات على أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية ككل في ما يتعلق، على سبيل المثال، باحترام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك تطويره ورصده وتقييمه؛ والبرامج والبرمجة المشتركة؛ وتنمية القدرات مع النظراء؛

(ج) آلية المساءلة الثالثة عن مساهمات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق النتائج الإنمائية للمساواة بين الجنسين على المستوى القطري والمستوى المعيارى، من المتوقع أن يجري وضعها بعد أن ترسخ الآليتان اللتان أنشئتا أولاً جذورهما بقدر أكبر من الثبات.

وتستلزم أطر المساءلة استثمارات أولية كبيرة من الوقت والموارد والموظفين، مما يشير إلى أن من المناسب اتباع نهج مرحلي في المرحلتين الأولى والمتوسطة لإعداد هذه الأطر وتنفيذها.

خامسا - نقاط القوة والتحديات والثغرات والدروس المستفادة

٧٤ - يتعين أن يكون إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع مسائل الاتساق والتنسيق محور المناقشات التي تتناول تفعيل التنمية المستدامة. ويتوافر لدى منظومة الأمم المتحدة معرفة مكثفة بالأبعاد الثلاثة، ويُتبع فيها عدد من مساعي التعاون المبتكرة، مثل العمل الذي يقوم به مجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية المتعلق بوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية من الفقر، ومبادرة البيئة. وتؤدي التوجيهات المقدمة من آليات التنسيق إلى تعزيز الاتساق عبر المنظمة. ومع ذلك، فإن إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة متفاوت، ولا يزال يتعرق نتيجة تحديات وثغرات رئيسية. ويرد أدناه عدد من مواطن القوة والتحديات والفجوات والدروس المستفادة.

٧٥ - **مواطن القوة** - هناك عدد من مواطن القوة المؤسسية العامة والإنجازات المتحققة في إدماج التنمية المستدامة:

(أ) يسود مستوى مرتفع من الوعي المؤسسي بأن اتباع نهج متكامل للتعامل مع أوجه الترابط في التنمية يمثل تطورا هاما ولازما لخطة التنمية، وبأن التنمية المستدامة تمثل الإطار الأعلى الذي يكفل حدوث ذلك؛

(ب) هناك مجموعة شاملة من المعارف المهارات داخل منظومة الأمم المتحدة تتصدى للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، التي زادت الشراكات الاستراتيجية تعزيزها؛

(ج) توجد مجموعة من آليات التنسيق على جميع المستويات لدعم تماسك السياسات والنُهُج المتعددة التخصصات، وهما لبنتان هامتان من لبنات بناء التنمية المستدامة، ينبغي مواصلة تعزيزهما؛

(د) تتبع منظومة الأمم المتحدة نهجا تنازليا (يبدأ من الخطط الاستراتيجية نزولا إلى البرامج) ونهجاً تصاعدياً (يبدأ من الواقع القطري والبرنامجي صعوداً إلى الخطط الاستراتيجية) لإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عمله. وجرى بعض العمل التصاعدي المبتكر، حيث بدأ تطبيق نظرية التنمية المستدامة في الممارسة العملية، وحيث يؤدي التعلم المؤسسي إلى تحسين مستمر للمشاريع والبرامج المستمدة من الاحتياجات الوطنية ودون الوطنية؛

(هـ) هناك أمثلة لبرامج مبتكرة، بعضها قائم منذ أكثر من عقد، تدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٧٦ - **التحديات والثغرات** - وجدت تحديات مؤسسية واسعة تحد من إدماج التنمية المستدامة وتشمل ما يلي:

(أ) عدم وضوح وعدم اتساق المصطلحات والفهم - لا يزال يلزم فهم مشترك لما يعنيه ترجمة التنمية المستدامة إلى عمل تقوم به منظومة الأمم المتحدة. وسيدعم هذا وضع أهداف مشتركة واضحة بشأن التنمية المستدامة ويساعد في تحديد، في كثير من الحالات، ما تحقق بشأن التنمية المستدامة؛

(ب) الانعزال القطاعي - لا تزال تصاغ الترتيبات المؤسسية عموماً على خطوط قطاعية، مما يعرقل الجهود المبذولة لاتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء التنمية. ويظل التحدي ذاته قائماً على الصعيد الوطني بالنسبة للوزارات الحكومية القطاعية. ويلزم تغيير في التفكير القطاعي واتباع ممارسات متكاملة في منظومة الأمم المتحدة. وسيستلزم هذا أيضاً إعادة تقييم الكفاءات اللازمة من الموظفين وتقديم تدريب دوري للموظفين لضمان أن تترجم التنمية المستدامة إلى خطوات تقوم بها في عملها، سواء كان هذا العمل تحليلياً أو تنفيذياً؛

(ج) التفاوت بين الأبعاد الثلاثة - يتزايد التعاون بين هيئات الأمم المتحدة في الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، تلزم جهود إضافية لتقديم مساعدة جماعية للحكومات في وضع سياسات تتبع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية

المستدامة جميعها معا. ويتعين مواصلة تعميق التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وبقية منظومة الأمم المتحدة، والبناء على التقدم الجيد المحرز في السنوات والأشهر الأخيرة؛

(د) عدم وجود عملية لتقييم الأثر وقياس التقدم - بينما توجد عمليات وآليات كثيرة للمساعدة في تيسير إدماج التنمية المستدامة، فلا توجد حاليا قدرة مشتركة على تقييم الأثر أو قياس التقدم المحرز في إدماج التنمية المستدامة، بما في ذلك في البرمجة والمشاريع؛

(هـ) الصعوبات المصادفة في زيادة حجم النجاحات - رغم إمكانية تحديد عدد من الأمثلة الإيجابية لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فإن كيفية زيادة حجم هذه النجاحات لا يزال يمثل تحديا؛

(و) المعرفة - يتعين لمنظومة الأمم المتحدة أن تجري مزيدا من التحليل والتوجيه بشأن كيفية تعميم مراعاة التنمية المستدامة، ليس فقط على مستوى السياسات ولكن أيضا على مستوى المشاريع/البرامج لمساعدة تحويل السياسات إلى ممارسات؛

(ز) قيود الموارد - وردت إشارات في أحيان كثيرة إلى أن عدم كفاية الموارد الموفرة داخل الحكومات أو لمنظومة الأمم المتحدة يشكل عقبة أمام إدماج الأبعاد الثلاثة، وتعزيز التنسيق، وبناء القدرات؛

(ح) الشراكة - تستلزم التنمية المستدامة تعزيز مستوى المشاركة واتباع نهج أكثر شمولاً للجميع فيما يتعلق بالشراكات، مثل إدماج الفئات الرئيسية^(١١)، وسائر الجهات المعنية في عملية التخطيط على الصعيد القطري.

٧٧ - **الدروس المستفادة** - يمكن عموما تعلم دروس من الجهود المختلفة المبذولة من أجل إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ومن خبرات منظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة هذه القضايا أو المجالات المواضيعية في عمل منظومة الأمم المتحدة (انظر الإطار ٩ أعلاه):

(أ) ضمان ارتفاع مستوى الدعم - تستخدم جهود التعميم نقاط انطلاق لها على مستوى المقرر أو على المستويات القطرية. وفي الحالتين، تلزم ولاية حكومية دولية أو قرار، في مرحلة ما، لتمكين المبادرة من أن تبني وتحافظ على الزخم، وتجذب الموارد التي تلزمها. ومن المهم أن توجه الهيئات الحكومية الدولية رسالة موحدة في هذا الصدد؛

(١١) تشمل الفئات الرئيسية الأعمال التجارية والصناعة والأطفال والشباب والمزارعين والشعوب الأصلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والتكنولوجية والمرأة والعمال ونقابات العمال.

(ب) مشاركة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في تحقيق هدف مشترك على الصعد العالمي والإقليمي والقطري - القيام بعمل من خلال الآلية المشتركة بين الوكالات لترجمة ذلك الهدف إلى أنشطة وسياسات؛

(ج) تطوير منهجيات وتوجيهات وأدوات واضحة، أو أحدها، تتضمن أهدافا واضحة وكيفية بلوغها - على الرغم من أن بعضفرادى هيئات الأمم المتحدة طورت أدوات وتوجيهات لتعزيز التنمية المستدامة في عملها، فليس لدى منظومة الأمم المتحدة بعد مجموعة من الأهداف الموحدة القابلة للقياس لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد وضع أهداف للتنمية المستدامة في التصدي لهذا؛

(د) بناء القدرات - يلزم هذا لضمان الفهم الفعال لكيفية استخدام الأدوات والإبلاغ بشكل فعال. ويلزم أيضا تعزيز العمل التحليلي المتعلق بكيفية وضع وتنفيذ سياسات متكاملة؛

(هـ) إنشاء آلية موحدة للإبلاغ - يجوز أن يقترن هذا بمجموعة من مؤشرات قياس التقدم المحرز على مدى الوقت.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٧٨ - تدفع تحديات الواقع الإنمائي القائمة اليوم منظومة الأمم المتحدة إلى العمل عبر هياكلها وولاياتها، وإلى تحسين إدماج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة البرنامجية والتشغيلية.

٧٩ - وأظهر هذا التقرير أن آليات وسياسات التنسيق آخذة في التزايد لدعم اتباع نهج متكامل، ولكن يلزم في كثير من الحالات تحقيق المزيد. وتطورت التنمية المستدامة من نظرية إلى ممارسة جيدة، ولكن لم يُستخلص بشكل منهجي أثر تدخلات منظومة الأمم المتحدة من أجل المساعدة في التعلم المؤسسي. ولم يُستوعَب بالكامل بعد ما يعنيه نطاق التنمية المستدامة بالنسبة للمجموعة الكاملة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٨٠ - واجتمع الإنمائي يقف حاليا على رأس فرصة تاريخية، حيث إنه يجري وضع خطة إنمائية شاملة جديدة وأهداف للتنمية المستدامة. وسيؤدي هذا دورا حاسما كمعالم طريق للسياسات المملوكة وطنيا والتعاون الدولي والعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يكون النظام جاهزا لدعم تنفيذ الخطة والأهداف عند الاتفاق عليها في عام ٢٠١٥.

٨١ - ويمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي نشأ في مؤتمر ريو+٢٠ أن يؤدي دورا رئيسيا في استعراض أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي حفز اتباع نهج متكامل إزاء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تدعم دورها بأكثر طريقة فعالة.

التوصيات

٨٢ - في إطار هذا السياق الواسع، يمكن اتخاذ خطوات قليلة في المستقبل، بتوجيه من الدول الأعضاء:

(أ) سيوفر وضع خريطة طريق من أجل التعجيل بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة إطارا مفيدا للعمل. ويمكن أن يشمل هذا توصيات لوضع إطار يستند إلى إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الذي بدأه فريق الإدارة البيئية؛

(ب) يمكن للأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عملها. وبصفة عامة، يمكن أن يبدأ تقديم التقارير في عام ٢٠١٤ وأن يشمل سردا للكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد الأمانة العامة في دعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى وفي إحراز تقدم في إعداد خريطة الطريق المشار إليها أعلاه. ويمكن أن يحدد تقرير لاحق يقدم في عام ٢٠١٥ خريطة الطريق وإطار لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وبعد ذلك، يمكن للأمين العام أن يقدم تقريرا كل عامين عن الموضوع؛

(ج) مع مشاركة الدول الأعضاء في وضع جيل جديد من الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لعدد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، سيكون من المهم مراعاة التوصية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ التي تدعو مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وستوفر أمانات هذه الجهات الدعم الذي تحتاجه الدول الأعضاء لكي تعد خططها استراتيجية تتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة؛

(د) تتوافر لدى أفرقة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة كبيرة من المذكرات التوجيهية والمواد ذات الصلة التي تستعين بها في إعداد أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي فقد جرت تغطية العناصر المواضيعية الرئيسية للتنمية المستدامة؛ والمتبقي هنا هو وجود توجيه واضح يشدد على إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وكجزء من الاستعراض الجاري، ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل اتساق أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع مبادئ التنمية المستدامة وأن تكون هذه الأطر داعمة لإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسيكون إجراء حوار مع الحكومات الشريكة مهماً حيث إن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي أطر للتخطيط يجري تقاسمها مع الحكومات، وأُعدت في استجابة لخطط التنمية الرئيسية.